أثر ضعف الهوية الوطنية على بناء الاستقرار السياسي في ليبيا بعد 2011

أ.هنـــــد البشـــير معتيق*
قسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية صرمان، جامعة صبراتة-ليبيا
البريد الإلكتروني: hind.amateeq@eco.sabu.edu.ly
تاريخ الارسال 2025/10/11م تاريخ القبول 2026/1/26م
https://doi.org/10.66045/xii.dssa2001

The Impact of National Identity on Building Political Stability in Libya After 2011

Hind Al-Bashir Mateeq*
Department of Political Science, Faculty of Economics and Political Science, Surman, Sabratha University, Libya

Abstract
This study aimed to analyze the impact of national identity on political stability in Libya after 2011. The research focuses on the relationship between changes in national identity and the political and social divisions following the Libyan revolution, emphasizing sub-national identities (tribal, regional, and ideological) and their effects on state legitimacy and stability.
The study employed a descriptive-analytical approach, using a historical method and a case study of Libya, along with analysis of political documents and discourse. The findings indicate that the weakness of a unified national identity contributed to deepening political divisions, weakening state institutions, and increasing armed conflicts. The study also shows that strengthening a comprehensive national identity through national reconciliation, constitutional reforms, and educational initiatives is essential for achieving sustainable political stability in Libya.
The study recommends drafting a consensual constitution, reforming the educational system to enhance national belonging, supporting national reconciliation programs, regulating media discourse to promote .
Keywords: National identity, political stability, Libya, national reconciliation

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

الملخـــــــــص :

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الهوية الوطنية على بناء الاستقرار السياسي في ليبيا بعد 2011.م ، تركز البحث على العلاقة بين تحولات الهوية الوطنية والانقسامات السياسية والاجتماعية التي أعقبت الثورة الليبية، مع التركيز على الهويات الفرعية (القبلية والجهوية والأيديولوجية) وأثرها على شرعية الدولة واستقرارها. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مع الاستناد إلى المنهج التاريخي ودراسة الحالة الليبية، بالإضافة إلى تحليل الوثائق والخطابات السياسية. وأظهرت النتائج أن ضعف الهوية الوطنية الجامعة أدى إلى تعميق الانقسامات السياسية، وإضعاف مؤسسات الدولة، وزيادة النزاعات المسلحة. كما بينت الدراسة أن تعزيز الهوية الوطنية الشاملة، من خلال المصالحة الوطنية والإصلاحات الدستورية والتعليمية، يمثل شرطًا أساسيًا لتحقيق استقرار سياسي مستدام في ليبيا.

وتوصي الدراسة بضرورة صياغة دستور توافقي، وإصلاح المنظومة التعليمية لتعزيز الانتماء الوطني، ودعم برامج المصالحة الوطنية، وضبط الخطاب الإعلامي لتعزيز الوحدة الوطنية، وتمكين المجتمع المدني في بناء هوية وطنية جامعة.

الكلمات المفتاحية: الهوية الوطنية, الاستقرار السياسي, ليبيا, المصالحة الوطنية

المقدمة :

شهدت ليبيا بعد أحداث عام 2011 تحوّلات سياسية عميقة أعادت تشكيل بنية الدولة والمجتمع، وأدخلت البلاد في مرحلة انتقالية اتسمت بعدم الاستقرار والانقسام المؤسسي والصراع المسلح. وفي ظل هذا الواقع، برزت مسألة الهوية الوطنية كأحد المتغيرات الجوهرية المؤثرة في مسار بناء الدولة وتحقيق الاستقرار السياسي. فضعف الشعور بالانتماء الوطني الجامع، وصعود الهويات الفرعية القبلية والجهوية والأيديولوجية، أسهما في تعقيد المشهد السياسي وإضعاف شرعية المؤسسات.

وتنبع أهمية دراسة العلاقة بين الهوية الوطنية والاستقرار السياسي من كون الهوية تمثل الإطار الرمزي والقيمي الذي تنتظم داخله العلاقات السياسية والاجتماعية، كما تشكل ركيزة أساسية لشرعية النظام السياسي وتماسك الدولة. ومن هنا، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر الهوية الوطنية على بناء الاستقرار السياسي في ليبيا بعد 2011، من خلال مقاربة تجمع بين التأصيل النظري والتطبيق على الحالة الليبية.

إشكالية الدراسة

تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيسي الآتي:

إلى أي مدى أثرت تحولات الهوية الوطنية في ليبيا بعد 2011 على مسار بناء الاستقرار السياسي؟

ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية:

1- ما طبيعة التحولات التي طرأت على الهوية الوطنية الليبية بعد 2011؟

2- كيف أسهم ضعف الهوية الوطنية الجامعة في تعميق الانقسام السياسي؟

3- دهل يمكن لتعزيز الهوية الوطنية أن يشكل مدخلاً لتحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرضية الرئيسة التالية:

كلما ضعفت الهوية الوطنية الجامعة في ليبيا بعد 2011، ازداد مستوى عدم الاستقرار السياسي، وكلما تعززت قيم المواطنة والانتماء الوطني، ازدادت فرص بناء استقرار سياسي مستدام.

ويتفرع عنها فرضيتان فرعيتان:

- تصاعد الهويات الفرعية بعد 2011 أسهم في إضعاف شرعية الدولة المركزية.
- بناء هوية وطنية جامعة يمثل شرطًا أساسيًا لإنجاح أي عملية انتقال سياسي أو مصالحة وطنية.

أهمية الدراسة:

أولاً ـ الأهمية العلمية:

- تسهم في إثراء الأدبيات المتعلقة بعلاقة الهوية الوطنية ببناء الدولة في المجتمعات الانتقالية.
- تقدم تحليلًا نظريًا وتطبيقيًا للحالة الليبية بوصفها نموذجًا لدول ما بعد الصراع.

ثانيًا ـ الأهمية العملية:

- قد تفيد صناع القرار في فهم العوامل غير المادية المؤثرة في الاستقرار.
- تقدم مقترحات يمكن الاستفادة منها في مسارات المصالحة الوطنية وصياغة الدستور.

أهداف الدراسة:

1- تأصيل مفهوم الهوية الوطنية والاستقرار السياسي نظريًا.
2- تحليل تحولات الهوية الوطنية في ليبيا بعد 2011.
3- بيان أثر الانقسام الهوياتي على الاستقرار السياسي.
4- اقتراح آليات لتعزيز الهوية الوطنية بما يدعم الاستقرار.

منهجية الدراســـــــة:

تعتمد الدراسة على:

المنهج الوصفي التحليلي :لوصف تحولات الهوية الوطنية وتحليل علاقتها بالاستقرار السياسي.

المنهج التاريخي : لتتبع تطور الهوية الوطنية في ليبيا قبل وبعد 2011.

منهج دراسة الحالة :باعتبار ليبيا نموذجًا تطبيقيًا لدراسة العلاقة بين الهوية والاستقرار.

المبحث الأول ـ الإطار المفاهيمي والنظري للهوية الوطنية والاستقرار السياسي:

المطلب الأول ـ مفهوم الهوية الوطنية ومكونها وأبعادها:

1- مفهوم الهوية الوطنية:

أولا التعريف اللغـــوي: تعتبر الهوية موضوع جدل في الأدب السياسي(1)، حيث يشير مفهوم الهوية إلى مجموعة من الخصائص الجوهرية والثابتة نسبيًا لدى الفرد، رغم ما قد يطرأ عليه من تغيّرات. هذه الخصائص تمنحه تميزًا عن غيره وتشكّل خصوصيته الذاتية، كما تجعله ينتمي إلى جماعة بشرية محددة ذات تراث ثقافي ولغوي وتاريخي مشترك(2), فمن الناحية اللغوية يُشتق المعنى اللغوي لمصطلح الهوية *من* **الضمير** (هو)، **أما** الكلمة نفسها فهي مركّبة من تكرار هذا الضمير، وقد استُخدمت كاسم معرّف بـ"أل" للدلالة على الاتحاد بالذات(3), وبهذا المعنى، تُفهم **الهوية** على أنها اسمٌ للكيان أو الوجود في صورته الثابتة، أي وجود الفرد أو الشعب أو الأمة كما هو(4).وتُلفظ الهوية بضمّ الهاء وكسر الواو وتشديد الياء المفتوحة، وهي نسبة مصدرية للفظ (هو)، ويُعد هذا الاستعمال حديثًا. أما إذا فُتحت الهاء في لفظها، فهي تعني البئر العميقة بعيدة القعر، أو الموضع الذي يهوي فيه من يقف عليه، كما

تُقال أيضًا عن المرأة التي تميل وتهوى باستمرار(5),كما تناولت مختلف القواميس العربية مصطلح *الهوية* بالشرح والتفسير، حيث أجمعت على أنّها تدلّ على الجوهر أو الحقيقة المطلقة للشيء أو الشخص. *ووفقًا لما ورد في* قاموس المنجد، *فإنَّ* الهوية*تعني* "حقيقة الشيء أو الشخص المطلقة التي تتضمن صفاته الجوهرية(6).

ثانيا ـ التعريف الاصطلاحي: يمكن تعريف الهوية بشكل عام بأنها الوسيلة التي يحدد من خلالها الأفراد أنفسهم باعتبارهم أعضاء في مجموعة معينة، سواء كانت هذه المجموعة على أساس الأمة، الطبقة الاجتماعية، الثقافة، العرق، الجنس، أو غيرها من المحددات. وتعمل هذه المحددات على تحديد أنواع الهويات التي تنتمي إليها المجموعات. ومن هذا المنطلق، يتعلم الفرد في جميع المجتمعات والثقافات، منذ المهد وحتى الوفاة، كيفية موازنة قيمة ذاته مع القبول الاجتماعي، وتحقيق تكامل شخصيته وروحه من خلال التكيف الأخلاقي(7).و يشير المصطلح بوجه عام إلى الاختلافات في الأنماط الثقافية التي تميز المجتمعات البشرية. ويُعبَّر عن هذا التنوع من خلال أصالة وتعدد الهويات الفريدة للمجموعات والمجتمعات التي تشكّل مجتمعةً نسيج الإنسانية(8).

مكونات الهوية الوطنية: لا تقتصر عناصر الهوية الإنسانية، سواء كانت فردية أو جماعية، على الجوانب المادية فقط، بل تشمل مجموعة متنوعة من العناصر التي يمكن تصنيفها كما يلي:

العناصر المادية والفيزيائية: وتشمل الممتلكات والموارد مثل الاسم، السكن، الملابس، القدرات الاقتصادية والعقلية، التنظيمات المادية، الانتماءات الفيزيائية، بالإضافة إلى السمات المورفولوجية للفرد.

العناصر التاريخية: وتتمثل في الأصول التاريخية، الأحداث المهمة، والآثار التاريخية التي تشكل وعي الجماعة بماضيها واستمراريتها

العناصر الثقافية والنفسية: وتشمل:

النظام الثقافي :مثل العقائد، الأديان، الرموز الثقافية، نظام القيم، وأساليب التعبير الأدبي والفني.

العناصر العقلية :التي تتعلق بنظرة الفرد إلى العالم، الاتجاهات والمعايير الجمعية، ونظام المعرفة.

العناصر النفسية الخاصة :مثل السمات النفسية الفردية واتجاهات نسق القيم.

العناصر النفسية والاجتماعية:

وتشمل الأسس الاجتماعية كالسكن، الجنس، المهنة، السلطة، الدور الاجتماعي،

الانتماءات، بالإضافة إلى القدرات المستقبلية مثل الإمكانات الفردية، التكيف، وأنماط السلوك(9).

أبعاد الهوية الوطنية:

البعد التاريخـــــي : وعند الربط بين التاريخ والهوية، يرى عبد الله العروي أن الهوية ليست سوى وعٍي بالذات يتأسس على الوعي بالآخر (الغرب)، كما أنها في جوهرها وعي بالماضي .ويشير إلى أن العرب في تعريفهم للهوية يربطونها ارتباطًا وثيقًا بالتاريخ القومي واستمراريته، إذ يقول: حينما ينعدم الشعور العفوي المباشر بالذات، يلجأ الناس مضطرين إلى الماضي ليؤكد لهم هويتهم، فتصبح الهوية مرادفة للاستمرارية التاريخية، فهويتنا هي ما خلفه الأسلاف". يُعرّف عبد الرحمن بن خلدون (732–808هـ) التاريخ بأنه سردٌ للأخبار المتعلقة بعصرٍ أو بجيلٍ معين، موضحًا أن ذكر الأحوال العامة للأقاليم والأجيال والعصور يُعدّ الأساس الذي يقوم عليه عمل المؤرخ، إذ تُبنى عليه مقاصده الكبرى، ومن خلاله يُفهم تسلسل الأحداث وتُفسّر الأخبار .فالتاريخ عند ابن خلدون ليس مجرد نقلٍ للوقائع، بل هو علم يبحث في أحوال البشر، وعلاقاتهم، وعمرانهم، وما يطرأ عليهم من تطورات، مما يجعله أداة لفهم الماضي واستخلاص العبر للحاضر والمستقبل كما يعرّف **ابن خلدون** التاريخ في قوله المشهور: فإن فنّ التاريخ في ظاهره لا يزيد عن أخبار الأيام والدول والسوابق من القرون الأولى، وفي باطنه نظرٌ وتحقيقٌ وتعليلٌ للكائنات ومبادئها دقيق، وعلمٌ بكيفيات الوقائع وأسبابها، فهو لا يكتفي بسرد أحداث الماضي وتسجيلها، بل يتساءل أيضًا عن كيفية حدوثها وأسبابها(10).

ومن هذا المنطلق، يُفهم أن الهوية لا تُبنى فقط على الانتماء الجغرافي أو الثقافي، بل أيضًا على **الذاكرة التاريخية** التي تحفظ استمرارية الجماعة وتمنحها إحساسًا بالوجود والامتداد الزمني، بحيث يغدو الماضي عنصرًا جوهريًا في تشكيل الوعي بالذات والآخر معًا(11).

البعد القيمـــــي: يؤكد ريكور أن التمسك بالهوية الذاتية، سواء كانت فردية أو جماعية، أمر مشروع، غير أنه لا يجوز أن يؤدي إلى إلغاء الآخر أو إنكار هويته. وعليه، فإن بناء الهوية ينبغي أن يقوم على مبدأ الاحترام المتبادل، وإيجاد فضاء عام يسمح بالحوار مع الآخر، بما يرسخ قيماً مشتركة تعزز التفاهم والتعايش بين الهويات المختلفة. فالتحلي بهذه القيم يحرر الإنسان من الانغلاق وتعظيم الذات، ويدفعه إلى تقبّل الآخر والحفاظ على وجوده في مختلف المجالات. وبعد أن كانت الأخلاق ذات

طابع ديني عقائدي ومعرفي وثقافي، أصبحت اليوم أخلاقاً علمانية خاضعة لسلطة الأنا المرتبطة بقانون الدولة وحب الذات. وقد نتج عن ذلك خلفية ثقافية حضارية تشكل غطاءً قيمياً خاصاً يتفاخر به الغرب، ويعدّه ثمرة حضارة نضجت عبر خمسة قرون تؤرخ لتاريخ الحضارة الأوروبية، وتسعى هذه الدول إلى ترسيخ تطبيق هذه القيم في أوروبا، بل وتسعى في مطلع القرن الحادي والعشرين إلى تعميمها بوصفها أداة لتوحيد العالم حول قيم كونية(12).

المطلب الثانـــــي ـ مفهوم الاستقرار السياسي وأبعاده:

1- تعريف الاستقرار السياســـي : مما لا شك أن مفهوم الاستقرار السياسي يختلف باختلاف الدول ودرجة تقدمها، فهو يكتسب أبعادًا متنوعة في الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية(13).ويعد الاستقرار السياسي من المفاهيم التي حظيت باهتمام واسع في الأدبيات السياسية، وقد قدم العديد من الباحثين تعريفات متعددة له، من أبرزها(14):

بينما **يرى** ريتشارد **هيقوت** أن الاستقرار السياسي هو قدرة مؤسسات النظام على تسيير الأزمات بنجاح، وحل الصراعات القائمة داخل الدولة بطريقة تمكنه من الحد من العنف السياسي، وإنهاء الأزمات، وزيادة شرعية النظام(15),أما **صامويل** هنتنجتون فيرى أن استقرار أي نظام سياسي يعتمد على العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية ومستوى المؤسساتية السياسية، مشيرًا إلى أن انخفاض مستوى المؤسساتية في مجتمع ما يمكن أن يكون أكثر حدة إذا ترافق مع انخفاض المشاركة السياسية، مقارنة بمجتمع ارتفع فيه مستوى المشاركة(16).

أبعاد الاستقرار السياسي : مثل أبعاد ظاهرة الاستقرار السياسي، وفقًا لمواقف الفقهاء والمفكرين والفلاسفة، في ثلاثة أبعاد رئيسية:

السلوك الإنسانـــي: ويقوم هذا البعد على مفهومين أساسيين:

نبذ العنف : يشمل ذلك عدم اللجوء إلى القوة في معالجة النزاعات، إذ تهدف الدولة إلى المحافظة على ديمومتها واستمراريتها، ويستحيل تحقيق ذلك في وجود قوة موازية للدولة أو دولة داخل الدولة.

التقيد بالقواعد القانونية :يتحقق هذا المبدأ من خلال احترام القواعد القانونية كافة، بدءًا من الدستور وصولاً إلى أقل القواعد القانونية، من قبل كل من الحاكم والمحكوم، وهو ما يعرف بمفهوم سيادة القانون(17).

الاستقرار الداخلي: يشير إلى قدرة الدولة على إدارة الصراعات ضمن إطار مؤسساتها ومن خلال توازنات القوى الداخلية، ويعكس قدرتها على التعامل مع مصادر التوتر والضغط من البيئة الخارجية، وتطويعها لخدمة المصالح القومية

الاستقرار الخارجي: يتعلق بقدرة الدولة على حماية مصالحها العليا في الخارج، وإدارة المخاطر والتهديدات المحتملة، وردع أي تهديد خارجي قد يمس سيادتها أو مصالحها الحيوية(18).

العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي:

تتداخل العوامل القانونية والسياسية لتؤثر بشكل مباشر على تعزيز الممارسة الديمقراطية والتنمية بمختلف أبعادها، وفي الوقت ذاته على الاستقرار السياسي. ويمكن تفصيل أهم هذه العوامل كما يلي:

الدستور: يُعدّ صياغة دستور في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية خطوة أساسية نحو تحقيق الاستقرار السياسي، ويعتمد نجاحه بشكل رئيسي على القبول الواسع من الجماهير، كما يسهم بتبني مجموعة من القواعد التي تحدد تفاصيل العملية الدستورية في تعزيز المصداقية والشفافية، ويشمل ذلك إشراك وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني. ويجب أن يعتمد واضعو الدساتير على ضمانات الحقوق والحريات العامة، والمبادئ المتعلقة بتنظيم الحكومة والعلاقات بين مؤسسات الدولة، مع الاستفادة من التجارب الدستورية للدول الأخرى مع مراعاة السياق الدستوري والثقافي المحلي.

يوفر الدستور الضمانات اللازمة لتعزيز الممارسة الديمقراطية، مثل سيادة القانون، التعددية، والمشاركة السياسية، غير أن هذه الضمانات تبقى مجرد نصوص إذا لم تُدعم بآليات مؤسساتية وإرادة سياسية لتجسيدها على أرض الواقع.

فصل السلطات: يشير مفهوم فصل السلطات إلى عدم تركيز السلطة في يد جهة واحدة، بل توزيعها وفق التقسيم الوظيفي التقليدي بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. ويهدف هذا الفصل، كما أشار إليه مونتيسكيو(Montesquieu) ، إلى حماية الحقوق والحريات العامة ومنع إساءة استعمال السلطة، وضمان تطبيق القوانين بشكل سليم لتحقيق العدالة والاستقرار داخل الدولة.

استقلال السلطة القضائية : يتجسد استقلال القضاء في فصل السلطة القضائية عن سيطرة السلطات التشريعية والتنفيذية، ويعد القضاء المستقل الضامن لاحترام الحقوق ومختلف قيم ومبادئ الديمقراطية. ولتعزيز استقلالية القضاء، يجب توافر مجموعة من المتطلبات، منها:

نظام تعيين القضاة :لضمان اختيار الكفاءات القضائية بشكل مهني وموضوعي.
النظام الإداري والمالي للقضاء :لتوفير الاستقلال المالي والإداري للمؤسسات القضائية.
حصانة القضاة والتكوين المهني :لضمان حماية القضاة من الضغوط وتمكينهم من ممارسة مهامهم بحياد وكفاءة
وبالمقابل، توجد آليات لمحاسبة ومساءلة القضاء، مثل:
ـ علنية جلسات المحاكم.
ـ إمكانية الطعن في قرارات القضاء.
ـ خضوع القوانين والمراجعة القضائية.
ـ العزل بواسطة المجالس التشريعية أو مجلس القضاء الأعلى

كما يرتبط الاستقرار السياسي باحترام حقوق وحريات الشعب، وإجراء انتخابات دورية حرة، وإضفاء طابع دستوري على الحقوق والحريات، مع السماح لأحزاب المعارضة بالنشاط السياسي دون تقييد أو محاكمات تعسفية. ويُعد منع التدابير الشكلية أو الإجراءات القمعية مثل حل الأحزاب السياسية، ومنع التظاهر، ومنع مناقشة القضايا السياسية، مؤشرًا على ضعف الاستقرار الديمقراطي.

بناء الثقة السياسية:

تتمثل أهم آليات بناء اللغة السياسية في تلبية النخبة الحاكمة لاحتياجات الجماهير، بما يسهم في تعزيز الثقة السياسية. ووفقًا لفكر **فرانسيس فوكوياما Francis) (Fukuyama**، فإن المجتمعات التي تسود فيها الثقة السياسية تتميز بمستويات عالية من الرفاه والازدهار الاقتصادي. ويمكن قياس هذه اللغة السياسية من خلال:
ـ التقييم الاقتصادي والسياسي للحكومة.
ـ مرصد درجة المشاركة السياسية والمساءلة الحكومية

ومع ذلك، فإن بناء اللغة السياسية لا يقتصر على الجانب الاقتصادي، بل يشمل الإدارة الرشيدة للموارد، والتوافق على القيم والأولويات، وانخفاض أو غياب مستويات الفساد السياسي والإداري. فالفساد السياسي والإداري يتمثل في استغلال السلطة لتحقيق مصالح خاصة، مثل:
ـ إصدار تشريعات تخدم مصالح ضيقة بدلًا من المصلحة العامة.
ـ التزوير في الانتخابات.
ـ اختلاس المال العام، الرشوة، والمحسوبية(19).

المبحث الثاني ـ أثر الهوية الوطنية على الاستقرار السياسي في ليبيا بعد 2011:

المطلب الأول ـ تحولات الهوية الوطنية في ليبيا بعد 2011م:

تشكيل الهوية الوطنية في ليبيا : ترتبط إشكالية الهوية الليبية بتعدد وتنوع المكونات الاجتماعية، بدءًا من القومية واللغة وصولًا إلى القبيلة، والتي يجمع بينها الدين الإسلامي. ورغم التدخل والتفاعل والتعايش بين هذه المكونات، تبقى الحدود الجغرافية غير متطابقة مع حدود المشاعر القومية والدينية والطائفية. هذا التعدد في الولاءات والانتماءات يستقطب مشاعر الولاء الاجتماعي حول كل مكون، نتيجة النزعة الأبوية التي تسيطر على البنية الفكرية والاجتماعية والثقافية العشائرية، والتي تقوم على علاقات القرابة وصلة الرحم وما يرتبط بها من قيم وأعراف وعصبيات عشائرية، لا تزال تؤثر في طرق التفكير والعمل والسلوك

على الرغم من التغيرات البنيوية والتحديات المصيرية التي تواجهها البلاد، فإن التوتر والصراع المستمرين يؤثران بقوة على منظومة القيم والعادات وقواعد السلوك وشبكة العلاقات الاجتماعية، مما يولّد ردود فعل دفاعية تجاه الهوية الوطنية، إما بعدم الاعتراف بها أو بمحاولة إزاحتها.

يمكن القول إن أزمة الهوية في ليبيا تمثل قبل كل شيء أزمة حرية ووعي وفهم للآخر، بمعنى آخر، هي أزمة مواطنة لم تتبلور بعد، ودولة لم تكتمل نضجها، ونظام سياسي تجاوز على حقوق المواطن وإنسانيته .وتدعو هذه الأزمة إلى البحث عن مواطن الخلل في البنية الفكرية والمجتمعية والسياسية التي ساهمت في تشكيلها، وكشف الرواسب التاريخية التي ساعدت على نموها، بما في ذلك:

- آثار الاستعمار الخارجي (تركيا وإيطاليا) والاستعمار الداخلي خلال الفترة 1969–2011م، وما خلفته من صراعات.
- تأثير البيئة الصحراوية والثقافة البدوية.
- النزعة الأبوية الاستبدادية، التي سمّاها البعض مبادئ وقيم، والتي شجعت السلطات المتعاقبة على إعادة إنتاجها بأشكال محورة بما يتوافق مع مصالحها وأهدافها.

وقد أسهمت هذه العوامل في تصعيد حدة الصراع الاجتماعي، وتقوية الانتماء إلى القبيلة والطائفة والمنطقة على حساب الهوية الوطنية والديمقراطية، مما يعكس هشاشة

البنيـة المجتمعيـة والسياسـية أمـام تحـديات بنـاء دولـة حديثـة قائمـة علـى المواطنـة والعدالة(20).

ـ **المصـالحة الوطنيـة و تأثيرهـا فـي ليبيـا:** تتعـدد العوامـل التـي تسـاهم فـي نجـاح المصالحة الوطنيـة، وتشـمل جوانـب اجتماعيـة وثقافيـة واقتصـادية وسياسـية ونفسـية وقانونية، يمكن توضيحها فيما يلي:

العوامل الاجتماعية والثقافيـة: الثقافة بما تحتويه من عادات وتقاليـد وقـيم ومعتقـدات وأفكار واتجاهات تشكل شخصية الفرد والجماعة، وتتأثر بالمواقف المتعددة والتفاعـل الاجتماعي المستمر. داخل الثقافة توجـد شـبكة مـن النزعـات والاتجاهـات التـي تتسـم بالاختلاف ما يجعل المصالحة مساحة لمناقشة دور الآليـات التقليديـة المتبعـة محليًـا ، وتمهد لظهور سلوكيات جديدة فـي التعـاملات الإنسـانية . وتعـد القـيم معـايير أساسـية للسلوك البشري، ويجب أن توجه الجميع نحو البناء والتعمير علـى المسـتويين المـادي والروحي لتحقيق أهداف المجتمـع وتـوفير الأمـن والاسـتقرار والحيـاة الكريمـة. ومـع ذلك، قد تشوب الثقافة بعض السلبيات مثل الشك في جدوى الحوار، مما يعرقـل جهـود المصالحة.

ـ **العوامل الاقتصادية:** التحسن في الحالة الاقتصادية يسير عادة جنبًـا إلـى جنـب مـع زيادة الانفتاح السياسي، ويقلل من مخـاطر الصـراعات المسلحة. التنميـة الاقتصـادية ضرورية لتحقيق السلم، ويجب أن ترافق المصالحة جهود العدالة الاقتصادية، والعمل على معالجة أسباب الانقسام وضمان المساواة في تقديم الخدمات الأساسية. إذ سـيكون من العبث فرض مصالحة وطنية دون توفر الموارد المالية اللازمة لدعمها.

ـ **العوامل السياسية :** تعد المصالحة حالة مرغوبة سياسيًا، حيـث تهـدف إلـى تحقيـق السلم بين جميع الأطـراف. ومـن الأمثلـة علـى ذلـك الاعتـذار الرسـمي عـن الأخطـاء الماضية، وهو سلوك سياسي رمزي. كما تبـرز مبـادرات لزيـادة وعـي القـادة بأهميـة الاعتـراف بالفظـائع الماضـية، ودعـم الحكومـات فـي توزيـع التعويضـات والإقـرار بالمسؤولية السياسية، واتخاذ قرارات تـؤدي إلـى تغييـرات سياسـية تمكـن الدولـة مـن تحسين المجتمع تدريجيًا. ومن الوسائل لتحقيق ذلك: بناء إطار ديمقراطي، خلق منـاخ سياسي مستقر، وضع دستور، إجـراء انتخابـات برلمانيـة ورئاسـية، وإصـدار قـوانين تنظم عمل الأحزاب.

ـ **العوامل النفسية :** نجاح المصالحة يعتمد على إقامة علاقات سليمة بـين الأطـراف المتنازعة، تتسـم بالثقـة المتبادلـة والقبـول والتعـاون، واسـتبدال روح الصـراع بـروح

السلم. وتشير العوامل النفسية إلى عملية ثقافية ومجتمعية تشمل غالبية أفراد المجتمع, فقدان الثقة داخل المجتمع يؤدي إلى أزمة ويخلق حالة من فقدان المعايير، مما يتطلب وقتًا لاستعادة التوازن. كما أن العوامل النفسية تؤثر على السلوك الحواري، حيث قد تنتشر مشاعر مثل الكبرياء أو الاعتقاد بضعف الحوار، مما يحد من الانخراط الفعّال في معالجة النزاعات .

العوامل القانونية: يشمل العامل القانوني كيفية التعامل مع الجرائم التي ارتكبت خلال فترة الصراعات. ويجب مراعاة ثلاثة أبعاد للعدالة لضمان السلم والمصالحة بعد النزاعات الداخلية:

ـ **العدالة التصالحية :**تهدف إلى مواجهة الظلم والألم الذي تعرض له أفراد المجتمع من خلال العفو عن الجاني والتعويض للضحية.

ـ **العدالة الجزائية (القانونية :(**تركز على الجرائم وانتهاك القانون، وتكون العلاقة بين مرتكب الجريمة والدولة التي تنفذ العقاب.

ـ **العدالة التوزيعية :**تهدف إلى معالجة الأسباب الكامنة للصراع، مثل رفع الظلم الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي(21).

المطلب الثاني ـ تأثير الهوية الوطنية علي الاستقرار السياسي

ـ أثر ضعف الهوية الوطنية على الاستقرار السياسي: ما فيما يتعلق بالانعكاسات التي أحدثتها أزمة الهوية الوطنية الليبية على الاستقرار السياسي، فيمكن الإشارة إلى أن توجهات القوى السياسية الليبية وانحراف بعضها نحو التطرف وعدم الاعتدال، أدت إلى حصر الاهتمام بالهويات الفرعية مثل الطائفية والفيلية، بدلاً من الهوية الوطنية الجامعة. هذا الانقسام انعكس بدوره على المجتمع الليبي، حتى أصبحت الانتخابات السابقة تقوم على أساس المكونات الاجتماعية. كما أن تمسك بعض القوى السياسية بالهويات الفرعية وعدم الاعتدال في تبني توجهاتها السياسية أسهم بشكل مباشر في تقويض الاستقرار السياسي.

إضافة إلى ذلك، فقد ساهم تأزم الوضع الأمني وفوضى السلاح، واشتداد الانقسامات السياسية، وغلبة الولاءات القبلية والجهوية والمناطقية التي تتعارض مع مكونات المجتمع المدني، إلى جانب التدخل الخارجي في الشأن الوطني الليبي، في تهديد سيادة الدولة وفتح الباب أمام استنزاف الموارد الليبية. كما أدى غياب مؤسسات الدولة

الفاعلة وتصاعد نفوذ المليشيات المسلحة إلى صعود الصراعات الإقليمية والمحلية، مما أثر سلبًا على الاستقرار السياسي.

من جهة أخرى، فإن الظروف غير المستقرة التي عاشها المجتمع الليبي ساهمت في ضعف الهوية الوطنية أمام الهويات الفرعية التي حظيت بدعم جهات داخلية وخارجية، ما حول ليبيا إلى ساحة للصراع الإقليمي والدولي. بناءً على ذلك، يمكن القول إن الهوية الوطنية الليبية تمر اليوم بأزمة حقيقية، مع غموض في ماهيتها وفحواها(22)

ـ **تداعيات الهوية الوطنية على الاستقرار السياسي :** أثرت الانقسامات السياسية والنزاعات المسلحة، وخاصة بعد عام 2014م، بشكل واضح على البنية الثقافية الوطنية لدى المواطن الليبي. إلا أن أزمة الثقافة الوطنية في ليبيا ليست مجرد نتيجة للظروف السياسية والاجتماعية الراهنة، بل هي أزمة بنيوية أصيلة تعود إلى عقود مضت في تشكيل شخصية المواطن. ويشير الباحث إلى أن هناك مجموعة من المصادر الرئيسية التي تشكل تهديدًا حقيقيًا للثقافة الوطنية الليبية، منها

ـ **غياب الإطار الدستوري :** يُعتبر غياب إطار دستوري ينظم الحياة السياسية والاجتماعية تهديدًا مباشرًا لأمن واستقرار الدولة الليبية. ويتفق معظم المختصين على أن صياغة وإقرار الدستور يجب أن تتم وفق اعتبارات تراعي التوافق والوحدة الوطنية. ورغم انتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور في فبراير 2014م، واجهت الهيئة تحديات داخلية وخارجية أعاقت استكمال العملية الدستورية، مما أثر على شرعية المشروع في نظر الرأي العام والطبقة السياسية .

وبالرغم من عمل الهيئة في بيئة معقدة، ومع انقسامات داخلية وقلّة خبرة أعضائها واختلاف آرائهم الإيديولوجية، تمكنت في النهاية من إنهاء مشروع الدستور والموافقة عليه في يوليو 2017م. إلا أن الخطوة الأخيرة، وهي طرح المشروع للاستفتاء الشعبي، توقفت منذ اعتماد البرلمان لقانون الاستفتاء المثير للجدل أواخر 2018م.

ـ **سياسة تأجيل الانتخابات:** كان الليبيون يعلقون آمالهم على الانتخابات البرلمانية والرئاسية باعتبارها خطوة لإنهاء الركود السياسي واستعادة الاستقرار، حيث سجلت المفوضية العليا للانتخابات أكثر من 2.8 مليون ناخب للاستحقاقات المقررة في 24 ديسمبر 2021م

غير أن مسار تنفيذ خارطة الطريق المتفق عليها في مؤتمر برلين أصبح مهددًا، حيث أعلنت المفوضية العليا تأجيل الانتخابات إلى يناير 2022م، ثم تعثرت تمامًا

بسبب الخلافات حول الأساس الدستوري للعملية الانتخابية، مثل أسبقية الانتخابات التشريعية على الرئاسية، السن القانونية للمترشحين، مدة الولاية، قوائم المرشحين، المخاوف الأمنية، واستمرار الانقسامات بين المؤسسات وحتى وقت كتابة هذه الورقة، لا توجد مؤشرات على إمكانية التوصل لاتفاق قريب يسمح بإجراء الانتخابات وتوحيد مؤسسات الدولة.

ـ **الفاعلون المسلحون من غير الدولة :** يلعب الفاعلون المسلحون خارج إطار الدولة دورًا مؤثرًا في العملية السياسية، عبر مساومة الدولة أو تولي مناصب قيادية وإدارية وسياسية داخل مؤسساتها. ومن أبرز الأمثلة تأثيرهم في غرب ليبيا، حيث ضعف وجود المؤسسات الأمنية والعسكرية الحقيقية، ما أدى إلى تراجع دور الدولة وانهاء احتكارها للسلطة لصالح هؤلاء الفاعلين

ـ **ضعف التنشئة التعليمية:** تعاني ليبيا من ضعف مخرجات النظام التربوي، وهو ما يمكن ملاحظته من قبل العاملين في المجال التعليمي والباحثين والأكاديميين، وكذلك من قبل عامة الشعب. ويظهر هذا الضعف بوضوح في التقييمات الدولية، حيث أشار منتدى دافوس عام 2022م إلى تراجع ليبيا في مؤشر الجودة التعليمية العالمي(23).

الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى أن أزمة الاستقرار السياسي في ليبيا بعد 2011 لا يمكن تفسيرها فقط بعوامل سياسية أو أمنية، بل ترتبط ارتباطًا وثيقًا بأزمة هوية وطنية جامعة. فقد أدى صعود الولاءات الفرعية وتراجع مفهوم المواطنة إلى إضعاف شرعية المؤسسات وتعميق الانقسام السياسي. كما تبين أن أي مشروع لبناء الدولة في ليبيا يظل مرهونًا بإعادة بناء هوية وطنية شاملة تستوعب التنوع الاجتماعي والثقافي ضمن إطار الدولة الواحدة.

النتائج:

1. وجود علاقة طردية بين قوة الهوية الوطنية ومستوى الاستقرار السياسي.
2. أدى غياب دستور دائم إلى إضعاف الإطار القانوني المنظم للهوية الوطنية.
3. أسهمت التدخلات الخارجية في تعميق الانقسام الهوياتي والسياسي.
4. تمثل المصالحة الوطنية الشاملة مدخلاً أساسيًا لإعادة بناء الهوية الجامعة.

التوصيات:

1. الإسراع في صياغة دستور توافقي يعزز قيم المواطنة والمساواة.
2. إصلاح المنظومة التعليمية لترسيخ ثقافة الانتماء الوطني.
3. دعم برامج المصالحة الوطنية الشاملة بين مختلف المكونات الاجتماعية.
4. ضبط الخطاب الإعلامي بما يعزز الوحدة الوطنية ويحد من خطاب الكراهية.
5. تمكين مؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في تعزيز الهوية الوطنية.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

المراجع:

1. شعبان, عبد الحسين, الهوية والمواطنة البدائل الملتبسة والحداثة المتعثرة, مركز دراسات الوحدة العربية, الطبعة الثانية, بيروت-لبنان,ص,13.
2. عزالدين, محمد,أزمة الهوية وتأثيرها في عملية التحول الديمقراطي في ليبيا, المؤتمرالعلمي السنوي الأول, تحت شعار تحديات بناء الدولة الليبية بين الواقع والآفاق-الجامعة الأسمرية الإسلامية,بدون سنة,ص,569.
3. لسان العرب,الجزء :السادس,ص,313,المادة اللغوية :عرش
4. روبية, مزيان, الاغتراب الاجتماعي وتأثيره على الهوية الوطنية لدى الشباب الجزائري ،رسالة ماجستير منشورة, معهد العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة العقيد أكلي محند ولحاج،العام الجامعي 2011-2012,ص,47.
5. مرجع سابق , لسان العرب,الجزء :الخامس عشر,ص,371,المادة اللغوية :هوى
6. اسماعيل,سعيد, الهوية والتعليم، عالم الكتاب، الطبعة الأولى، 2005، ص 23.
7. امباركي,هاجر, الهوية بين الأنا والآخر في أعمال "أمين معلوف",اطروحة دكتوراه, جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم,السنة الجامعية:2017-2018,ص,41.
8. بن مهني, حسن و جغلول,زغدود,الأقليات ومثلث الهوية اللغة الدين، الثقافة, مجلة الشريعة والاقتصاد,(العدد130),2018,ص,310.
9. أبوعنزه,محمد, واقع إشكالية الهوية العربية : بين الأطروحات القومية والإسلامية دراسة من منظور فكري,رسالة ماجستير منشورة,جامعة الشرق الأوسط,2011, ص,40.
10. ابن خلدون,عبد الرحمن ، مقدمة ابن خلدون، تحقيق: عبد الله محمد درويش, دار يعرب-دمشق,الطبعة الاولى,2004,ص,34-35.
11. العروي ,عبد الله ، الايديولوجيا المعاصرة المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء،الطبعة الأولى,1999،ص,97.
12. إيكو,إمبرتو ، دروس في الأخلاق تر سعيد بن كراد المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2010، ص,10-11.

13. الحنفي,عبد الرؤوف, "الاستقرار السياسي والأمني وأثره على الاستقرار الاقتصادي" , مجلة البحوث الفقهية والقانونية, العدد 40 , 2023 , ص , 130 .
14. حميد,هند, المهدي, سهام, التنمية السياسية و دورها في تحقيق الاستقرار السياسي في العراق بعد العام 2003, مجلة كلية القانون و العلوم السياسية السنة السادسة ,العدد 24 , 2024 , ص , 362.
15. بوعافية,محمد ,الاستقرار السياسي, قراءة في المفهوم والغايات, مجلة دفاتر السياسة والقانون ,العدد 15 ,2016 , ص ,ص , 310,311.
16. هنتنجتون,صمويل,النظام السياسي لمجتمعات متغيرة, الترجمة سمية فلو عبود , دار الساقي بيروت –لبنان , الطبعة الاولى , 1993,ص , 102.
17. بوقرة, اسماعيل, الاستقرار السياسي وأثره على التنمية المحلية في الجزائر, مجلة الحقوق و العلوم السياسية , المجلد 1 , العدد 8 ,2017, ص, 359.
18. محمود, محمود, تأثير رؤية القيادة السياسية على الاستقرار السياسي في ماليزيا خلال الفترة من عام 1981 – 2018, مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية , العدد 1, 2021 ,ص, 135
19. هادي,سهيلة, الاستقرار السياسي : دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق, مجلة دراسات وأبحاثالمجلد 10, العدد 3, 2018,ص,134-135.
20. الكف,محمد, الهوية الليبية دراسة تحليلية من منظور الجغرافيا السياسية والاجتماعية,العدد11, 2021,ص,45-46.
21. شريحة,أليأس, أثر المصالحة الوطنية على الاستقرار الاجتماعي في بناء الدولة الليبية, مجلة الجبل العلمية ,العدد5, 2022,ص,5-6.
22. برطشة,المختار, أزمة الهوية الوطنية في ليبيا وانعكاساتها على الاستقرار السياسي, مجلة كلية الآداب العدد 29, 2020,ص,411-412.
23. محمد,محمد, أثر الثقافة الوطنية على الأزمة السياسية في ليبيا (2011 - 2024م), مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية,المجلد3,العدد5, ص,501:499.